

عباس يطالب بمؤتمر دولي لإنهاء احتكار واشنطن للسلام

رام الله - طالب رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس الجمعة الأمم المتحدة بمؤتمر دولي مطلع العام 2021 بعد الانتخابات الرئاسية الأميركية بهدف "الإنخراط في عملية سلام حقيقية على أساس القانون الدولي".

ويبدو أن الهدف من الدعوة للمؤتمر هو وضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته تجاه الفلسطينيين وإنهاء احتكار الولايات المتحدة لملف السلام.

وقال عباس في كلمة ألقاها خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة إن هذا الطلب يهدف إلى "إنهاء الاحتلال (الإسرائيلي) ونيل الشعب الفلسطيني حريته واستقلاله" وردا على خطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب "وهو ما رفضناه ورفضه معنا العالم أجمع، لمخالفته قرارات الشرعية الدولية".

وكانت الإدارة الأميركية قد طرحت قبل أشهر خطتها للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين تتضمن الإقرار بالقدس عاصمة لإسرائيل، وأيضا باحقيتها في ضم المستوطنات، وغور الأردن.

وأوضح الرئيس الفلسطيني "إنني أدعو أن يبدأ الأمين العام للأمم المتحدة، بالتعاون مع الرباعية الدولية ومجلس الأمن في ترتيبات عقد مؤتمر دولي كامل الصلاحيات، وبمشاركة الأطراف المعنية كافة، ابتداء من مطلع العام المقبل، بهدف الإنخراط في عملية سلام حقيقية على أساس القانون الدولي والشرعية الدولية والمرجعيات المحددة، وبما يؤدي إلى إنهاء الاحتلال ونيل الشعب الفلسطيني حريته واستقلاله في دولته بعاصمتها القدس الشرقية على حدود العام 1967".

وحمل عباس في كلمته على خطة ترامب التي عرضها فضلا عن الاتفاقات التي أبرمتها الدولة العبرية لتطبيع علاقاتها مع الإمارات العربية المتحدة والبحرين برعاية الرئيس الأميركي.

وأبرمت كل من الإمارات والبحرين الأسبوع الماضي اتفاقا سلام مع إسرائيل وسط انباء عن توجه نحو أربع دول عربية للانضمام إلى مسار التطبيع.

وأكد عباس في الكلمة التي ألقاها من مكتبه في رام الله أن إسرائيل "تصلت من جميع الاتفاقات الموقعة معها، وقوضت حل الدولتين من خلال ممارساتها العدوانية، من قتل واعتقالات وتدمير للمنزلات وخنق للاقتصاد وانتهاك لمدينة القدس المحتلة وعمل ممنهج لتغيير طابعها وهويتها واعتداء على مقدساتها الإسلامية والمسيحية (...). وعملها الآن على قتل آخر فرصة للسلام من خلال إجراءات أحادية هوجاء".

وقال "وأخيرا تعلن اتفاقيات تطبيع بين إسرائيل والإمارات والبحرين، في مخالفة للمبادرة العربية للسلام، وأسس وركائز الحل الشامل الدائم والعادل وفقا للقانون الدولي".

المرجعيات الدينية على خط التناحر السياسي في لبنان

المفتي الجعفري يناقش نفسه بتمسكه بتسمية الوزراء الشيعية لاعنا الطائفية



الطائفية سوس ينخر بلد الأرز

الله وحركة أمل اللذين يريدان بالواضح نسف أي فرصة أمام ولادة حكومة كفاءات مستقلة، وتشكيل حكومة على شاكلة حكومة تصريف الأعمال الحالية التي يقودها حسان دياب.

ولفت المراقبون إلى أن تصريحات المفتي الشيعي بأن تسمي كل طائفة وزراؤها إلى حين تغيير النظام يعني بالواضح بقاء الحال على ما هو عليه وبالتالي ستصدق مقولة الرئيس ميشال عون بأن لبنان "رايح عجهنم".

وقال إن "البلد مازوم، والخارج ليس بجمعية خيرية، والمطلوب من رئيس الحكومة المكلف التواصل مع الجميع، والانفتاح على سائر القوى الوطنية لتثبيت الاستقرار وإنعاش الاقتصاد ومنع الانهيار، وليس لرفع المتاريس وتدويل الأزمة الداخلية، ونصح الجميع ليس بالنزول عن الشجرة فحسب، بل الإصغاء جيدا لصوت العقل". ويرى مراقبون أن موقف الشيخ قبلان يعكس في واقع الأمر موقف حزب

الشنح الطائفي في وقت تبدو البلاد أحوج ما يكون للاستقرار الاجتماعي والأمني. وشهد لبنان خلال الفترة الماضية تزايدا في أعمال العنف الطائفية الأمر الذي عزز المخاوف من انزلاق البلاد مجددا إلى أتون حرب أهلية سبق وأن عانت كل الطوائف مرارتها.

وانتقد المفتي قبلان في خطبته بشكل ميطن البطريرك الماروني الذي سبق وأن عرض مقترحا لتحديد لبنان عن الصراعات الخارجية باعتبارها أحد المسببات الرئيسية في وصول البلاد إلى حافة "الجحيم" وقال رجل الدين الشيعي "بمجة نسال أهل الحيا عن اي حيا نحدث، بينما يجري تشكيل حكومة في كواليس ومطابخ ما وراء البحار؛ وهذا ما نرفضه ونمانعه بموقفنا الواضح والحازم الذي يقول لا لرهن البلد، ولا لتطويعه للخارج".

واعتبر قبلان أن التداخلات الخارجية هي خلف "إصرارنا على تسمية وزرائنا،

جميع المؤشرات توجي بتحفظهما على الأمر. ولا تقتصر طلبات الثنائي على حقيبة المالية بل وأيضا تسمية باقي الوزراء الشيعية في الحكومة المقبلة، هذا الإصرار وإن خضع دياب له سيجد نفسه أمام عراقيل مضاعفة، لعل أهمها فتح الباب أمام مطالبات باقي القوى والطوائف بتسمية الوزراء، وهذا السيناريو يحاول رئيس الوزراء المكلف تجنبه.

ويهدد موقف الثنائي بتطير جهود التشكيل الحكومي، وبالتالي أخذ البلاد نحو المجهول في ظل أزمة اقتصادية ومالية خانقة، مع ربط المجتمع الدولي تقديم أي دعم بوجود حكومة كفاءات قادرة على تولى الإصلاحات بعيدا عن منغصات سياسي لبنان. ويرى مراقبون أن دخول المرجعية الدينية الشيعية على الخط لمؤازرة الثنائي في المطالب بنطوي على خطورة كبيرة حيث إن من شأنه أن يزيد من

دخول المرجعية الدينية الشيعية على الخط لمؤازرة الثنائي حزب الله وحركة أمل في مطالبهما الحكومية بنطوي على خطورة كبيرة حيث أن من شأنه زيادة الشحن الطائفي في بلد يقف على حافة "الجحيم".

بيروت - انخرطت المرجعية الدينية الشيعية بقوة على خط التناحرات السياسية في لبنان، فبعد بيان المجلس الإسلامي الأعلى، الذي استنكر فيه مواقف البطريرك الماروني مار بشارة بطرس الراعي، من تمسك حزب الله وحركة أمل بحقيبة المالية وتسمية باقي الوزراء الشيعية، أطل المفتي الجعفري الشيخ أحمد قبلان الجمعة منتقدا طروحات الراعي، مهاجما مسار تشكيل الحكومة الذي قال إنه يجري رسمه من "وراء البحار".

ولكن استهزل المفتي الجعفري خطبته أسس، بالتصويب على النظام السياسي الذي اعتبره "نظاما طائفيا فاسدا ومفسدا، ولا يمكن أن يصلح لإدارة بلد ولا إقامة دولة، وبالتالي من غير الممكن القبول به على هذا النحو"، ناقض رجل الدين نفسه بالإعلان عن إصرار طائفته على تسمية وزرائها.

وتشهد جهود تشكيل حكومة جديدة في لبنان تعرا على خلفية تمسك الثنائي الشيعي الممثل في حزب الله وحركة أمل برفض المداورة في ما يتعلق بحقيبة المالية التي يعتبرانها حكرا على طائفتهما.

وتتسبب هذه الحقيبة أهمية كبرى ذلك أن أي قرار يجري اتخاذه داخل الحكومة يتطلب لزاما توقيع وزير المالية، الذي كان يقع اختياره على مدى السنوات الماضية من الطائفة الشيعية.



ويتمسك رئيس الوزراء المكلف مصطفى أديب بحكومة اختصاصيين مصغرة، مصرا على المداورة في توزيع الحقايب. وعرض زعيم تيار المستقبل سعد الحريري قبل أيام مقترحا بمساعدة أديب على اختيار شخصية شيعية لتولي وزارة المالية كحل وسط. ولئن التزم الثنائي الصمت حيال العرض الذي يعد الفرصة الأخيرة لحل هذه العقدة، بيد أن

ضرب مجانية التعليم في مصر يعمق الفجوة بين الشارع والسلطة

الحكومة تضيق الخيارات أمام أبناء الطبقة المشقة وتدفعهم إلى التعليم الأزهري

فالأسرة التي تعجز عن تعليم أبنائها سيكون من الصعب ترميم علاقتها بالمؤسسات الرسمية، مهما كانت قراراتها المستقبلية إيجابية، وتهدف إلى التكيف مع مقتضيات الحداثة.



جمال زهران

الأزمة الحقيقية في تجاوز الحكومة للخطوط الحمراء

وتتعارض العصرية التي تجاهد الحكومة لتكريسها مع زحف الكثير من الأسر الكادحة لتعليم أولادها في الأزهر هربا من التعليم العام الذي يفرض مصروفات باهظة على الأهالي، في حين ما زالت المؤسسة الدينية تقدم تعليما مجانيا يتناسب مع ظروف الفقراء. وقال مصدر حكومي لـ "العرب"، إن أعداد المنقولين من التعليم العام إلى الأزهر تزايدت مؤخرا، في ظل الاستقلالية المالية للمؤسسة الدينية، ورفضها التعاطي مع قرارات الحكومة برفع منسوب المصروفات، والتمسك بمنظومة تعليمية قديمة، غير التي يتم تطبيقها في المدارس، ما يضع أعباء ثقيلة على تكريس مدينة الدولة.

ولم يتم الاقتراب من مجانية التعليم بتعديل المادة التاسعة من الدستور التي تُسزم الدولة بها، لكن رفع المصروفات بنسبة مبالغ فيها يعني أن المجانية بمفهومها القديم انتهت.

يذكر عماد سيد أحمد، وهو مهندس زراعي بمحافظة البحيرة شمال القاهرة، أنه كان يدفع لأولاده الثلاثة قرابة 200 جنيهه (12.5 دولار)، حتى أصبح مطالبا بخمسة أضعاف هذا المبلغ، بخلاف تكلفة مجموعات التقوية.

قال عماد لـ "العرب"، إن الحكومة لم تدرك بعد، أنها عندما ترفع أسعار المصروفات الدراسية لأرقام فلكية بالنسبة للبسطاء، تغامر بضرب استنهارهم الوحيد في الحياة. ويرى مراقبون، أن الخطورة تكمن في عجز الكثير من الأسر عن تحمل تكاليف التعليم، ما يدفعها إلى فصل أولادها عن الدراسة. وفي ظل وجود أكثر من مليون طفل خارج المدارس لظروف مادية، فإن نسبة الأمية سترتفع بالتأكيد.

وأكد جمال زهران أستاذ العلوم السياسية بجامعة قناة السويس، أن الأزمة الحقيقية في تجاوز الحكومة للخطوط الحمراء التي حددها الناس ضمنيا في علاقاتهم بالسلطة، وهي أن يتم استهداف أولادهم بشكل مباشر.

متزايدة جراء هذا القرار الذي لم يراع، بحسب القاطنين، أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية الهشة. وأصبح التعليم في مصر للمقتدرين ماديا فقط، في ظل إهمال المدارس الحكومية والغلاء الكبير في مصروفاتها، مقابل التوسع في المدارس الاستثمارية. ولا حظ متابعون أن الكوادر الشبابية التي يتم تصعيدها في المشهد السياسي، بالترشح للبرلمان على قوائم الأحزاب أو من يتم اختيارهم ليكونوا

تكمّن خطورة الموقف في مصر من أن قرار الحكومة سوف يتسبب في حرمان الكثير من أبناء الطبقة الهشة من التعليم، حيث تعول شريحة سكانية كبيرة على مجانية هذا القطاع، التي أقرها الدستور بوضوح، لتعليم أولادهم. وضيقت تصورات الحكومة الخناق، ولم تترك للمؤيدين لها فرصة الدفاع عنها في هذه المسألة، وكفي استطلاع رأي الناس في الشارع حول أدائها وشعبيتها لتصطدم بردود فعل وصلت لمستوى مزعج من التذمر.

وعكس القرار الهوة بين الحكومة والشارع وارتفاعها إلى مستوى خطير، لأن الشعور السائد يبدو مقتصرا على وجود اتجاه من بعض دوائر صناعة القرار لإبعاد الطبقة المهمشة اجتماعيا، مقابل تصعيد الرأسماليين. وهذا خطأ غير مقصود، لكن يبدو أن هناك من يريد فسح العلاقة بين النظام الحاكم والطبقات الفقيرة، والتي تعد الطهير الشعبي له، ما يفتح الطريق لتوترات مجتمعية.

وسبق هذا القرار إصدار قرار لا يقل إثارة للجدل وهو هدم مئات الألاف من المباني المقامة في مناطق زراعية ما لم يدفع أصحابها غرامات، وتواجه الحكومة اليوم حالة غضب



المسؤولون ليسوا على الخط

أحمد حافظ

القاهرة - أجمت الحكومة المصرية نفسها في مواجهة غير محسوبة مع أسر أكثر من 22 مليون طالب وطالبة يزاولون تعليمهم في مدارس حكومية، بعدما قررت الائتلاف على مجانية التعليم ورفعت المصروفات بنسبة وصلت 200 في المئة دفعة واحدة، وسط حالة قلق قد تتجاوز الغضب الذي تزامن مع تحريك أسعار السلع والخدمات مؤخرا.

تشير المجانية في مصر إلى مرحلة سياسية سابقة عرف فيها نظام الحكم بتوجهاته الاشتراكية، ويعني الإلغاء أن البلاد قررت المضي قدما في الطريق الليبرالي إلى مدى واسع.

ويعزز الاقتراب منها، وهي من المحرمات على مدار العقود الماضية، طبيعة التوجه السياسي في المنظومة الحاكمة، فحسم الكثير من الخيارات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية بهذه الطريقة يرخي بظلاله على مجالات أخرى.

ولا يخفي طارق شوقي وزير التربية والتعليم، في كل مناسبة، تدمره من المجانية ويرى أنها وضعت في سياقات ماضوية لا تناسب الوضع الراهن، على مستوى أعداد الطلاب أو إمكانية الدولة.